

من وزير المالية  
إلى  
السيد المدير العام لشركة

279

الموضوع : حول آجال وحدود استعمال موارد الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية

المرجع : مکتوبکم بتاريخ 16 ديسمبر 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شرکتکم "أ" وهي شركة تتعاطى نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير، تقوم في إطار نشاطها بالتصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وطلبتم في هذا الإطار توضیحات حول نسب الإستعمال المحددة بـ 80% وبـ 65% حيث طلبتم معرفة:

فيما يتعلق بالسنتين المحددتين كأجل أقصى لتدخل الصناديق: ابتداء من أي سنة يتم احتساب السنتين الموليتين لسنة دفع الحصص والمتعلقين بأجل تدخل الصناديق، هل يتم ذلك ابتداء من أول عملية دفع للحصص المكتتبه أو ابتداء من آخر عملية دفع للحصص المكتتبه خاصة وأن عمليات الدفع تكون عادة على امتداد عدة فترات.

- فيما يتعلق بقاعدة احتساب نسبة الإستعمال المحددة بـ 80% وبـ 65% حسب الحالة: هل تحتسب هذه النسبة على أساس الموارد الجمالية كما هي مضمنة بالقوائم المالية للصناديق أو على أساس جملة المبالغ المكتتبه أو على أساس المبالغ المدفوعة فعليا؟

- فيما يتعلق بالموارد المستعملة: هل يتعين الأخذ بعين الإعتبار للأصول في تاريخ سنة دفع الحصص أو الأصول في نهاية السنة الثانية المالية لسنة تحرير الحصص؟

- فيما يتعلق بطريقة الإستعمال: هل يتعين احترام نسبة الاستعمال بالنسبة لكل مجموعة حصص مكتتبه على حدة أو على أساس الحصص الجمالية المكتتبه بصرف النظر عن الحيز الزمني الذي يمكن أن يفصل عملية اكتتاب مجموعة حصص عن الأخرى؟

جوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي :

طبقا لأحكام الفصل 22 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي يتعين على الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية، في أجل أقصاه موفى السنتين المواليين لسنة دفع الحصص، استعمال 80% على الأقل من موجوداتها في شركات منتصبة بالبلاد التونسية وغير مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس باستثناء تلك الناشطة في القطاع العقاري المتعلق بالسكن. وعليه تحدد مدة الاستعمال وقاعدة احتساب نسبة الاستعمال كما يلي:

- بالنسبة إلى مدة الاستعمال :

بتعين أن يتم تدخّل الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية في أجل أقصاه موفى السنتين المواليين لسنة دفع الحصص المكتتبه. وفي صورة الدفع على مراحل فإن مدة السنتين تحتسب بالنسبة لكل عمليات الدفع التي تتم خلال سنة معنية على حده.

- بالنسبة إلى قاعدة احتساب نسبة الإستعمال المحددة بـ 80% وبـ 65% حسب الحالة:

لاحتساب نسبة الإستعمال المحددة بـ 80% أو بـ 65% تؤخذ بعين الإعتبار الحصص المدفوعة خلال السنة المعنية بعد طرح مصاريف التصرف ولا يمكن اعتماد المبالغ المتوفرة في نهاية السنة الثانية الموالية لسنة دفع الحصص . وتضبط قاعدة الاستعمال المحددة بـ 80% أو بـ 65% بالنسبة لإعادة الاستعمال على أساس المبلغ الجملي لمحصول السنة المعنية. وتحتسب السنتين ابتداء من السنة الموالية لسنة تحقيق المحصول الذي يتعين إعادة استعماله.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وتفويض منه  
المدير العام للتدريسات  
هوالتشريع الجنائي  
الإمضاء : هنيبة جراد اللواتي